تأثير المصالح الأمريكية على تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي

الدكتور عمار بن سلطان
أستاذ بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر

مقدمة :

الإشكالية التي تثيرها هذه الدراسة ، تتمثل في كيفية تأثير المصالح الأمريكية في المنطقة العربية على الحركة السياسية للأنظمة العربية من أجل تغيير موقفها من إسرائيل ، ودفعها للتسوية والمصالحة معها من منظور المصلحة الأمريكية الإسرائيلية ، وكيف تؤثر التسوية بدورها على تطور واستقرار هذه المصالح وبناء علاقات التبعية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وتقوم هذه الإشكالية على الفرضيتين التاليتين :

الفرضية الأولى : وتنطلق من مسلمة أن النفط ، وإسرائيل ، والرجعية هم مرتكزات السياسة الأمريكية وأدواتها في تكييف النظام الإقليمي العربي وفقا لمصالحها الإستراتيجية وأن هذا الثلاثي (النفط - إسرائيل - الرجعية) هم السبب الرئيسي والمباشر فيما آل إليه النظام الإقليمي العربي من تفكك وتمزق ونزاعات أضعفت من مقومات وجوده وسهلت من عملية اختراقه ، حتى باتت الدولة القطرية العربية عاجزة على حماية وجودها السياسي والإجتماعي .

أما الفرضية الثانية : فتنطلق من أن المصالح الأمريكية هي العامل المحدد لعمليات التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي ومادامت هذه التسوية نتاج هذه المصالح ، فإن التسوية بدورها هي عملية تكيف سياسي للنظام الإقليمي العربي مع متطلبات المصالح

الأمريكية نفسها وتقوم هذه الفرضية على المقاربة التاريخية للسياسة الأمريكية خلال مرحلتين مختلفتين :

في المرحلة الأولى 1947 – 1967 كانت مصالحها ضعيفة نسبيا مقارنة بمصالح القوى المنافسة لها ، لذلك اهتمت ببناء مرتكزاتها في المنطقة على حساب الاهتمام بالتسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي في الوقت الذي كانت تدرك فيه وجود عوارض سياسية مقاومة للمصالح الأجنبية تحول دون تحقيق أية تسوية للصراع ، لذلك ركزت سياستها في هذه المرحلة على كيفية بناء علاقات «صداقة» مع بعض الأنظمة المحلية من جهة ، وفي كيفية إضعاف أو احتواء حركة التحرر العربي وضرب مراكز الإسناد القومي لها في القاهرة ودمشق من جهة أخرى مثلما حدث في حرب جوان 1967 .

أما المرحلة الثانية ، فتبدأ بالترجمة السياسية «للهزيمة» العسكرية العربية عبر مراحل متتالية بدأ من مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في أوت 1967 ، حيث شرعت كتلة اليمين العربي بقيادة السعودية تتحفز لقيادة المرحلة القادمة ، وتطرح نفسها بديلاً إسلامياً لحركة القومية العربية .

وفي سياق هذه التحولات السياسية العربية ، بدأت المصالح الأمريكية في النمو والإنتشار على جميع الجبهات السياسية والإقتصادية والثقافية إلى المستوى الذي بات فيه أصحاب هذه المصالح يرون في استمرارية «النزاع» وحالة «اللاحرب واللاسلم» مصادر تهديد لهم ، وأن «الهدوء» و «الاستقرار» و «الأمن» و «السلم» هو الذي يجب أن يحكم العلاقات العربية الإسرائيلية وبناء على ذلك ألقت أمريكا بكل ثقلها لإجراء تسوية «ما» للصراع العربي الإسرائيلي مباشرة بعد حرب أكتوبر 1973 .

1 – تطور الكونية الأمريكية

لقد تطورت سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ بداية الحرب العالمية الثانية من سياسة تعتمد الرؤية القارية إلى سياسة كونية تقوم على تبني الرؤية الرومانية لقيادة العالم ، أي السيطرة الأحادية من الناحية الإقتصادية – الحضارية مع اعترافها بتعدد مراكز القوى العسكرية– السياسية ، ولكنها تابعة للقيادة المركزية ، وكلها تهدف إلى احتواء وتفكيك القوى الأخرى المعارضة لهذه القيادة ، وعلى رأسها المنظومة الإشتراكية ، والدول حديثة الإستقلال ، وحركات التحرر الوطنية التي تتعارض مصالحها مع مصالح الرأسمالية العالمية .

إن التطور النوعي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية[1] كانت له مبرراته ودوافعه الإقتصادية والسياسية والعسكرية الكامنة في طبيعة التركيبة الداخلية للمجتمع الأمريكي وأهمها :

أ - تزايد الضغوطات الداخلية للرأسمالية الأمريكية ، ممثلة في المركب الصناعي العسكري[2] من أجل حماية النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي ، وتوسيع النطاق الجغرافي لمصالحها في الخارج باكتساب أسواق ومناطق نفوذ جديدة .

ب - الرخاوة السياسية للبيئة الدولية نتيجة الآثار العميقة التي تركتها الحرب العالمية الثانية ، والمتمثلة في خلق سلسلة من نقاط الضعف في النظام الدولي إلى المستوى الذي أغرى الرأسمالية الأمريكية لاتباع سياسة «ملء فراغ» القوة في أوربا أمام قوة السوفيات العسكرية ، والاستعداد لاستخلاف الإستعمار الأوربي في إفريقيا وآسيا حيث المصادر الأساسية للثروة في العالم .

بناء على ذلك ، شرعت الرأسمالية الأمريكية في رسم استراتيجية كونية متكاملة في أبعادها الإقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية ، فعلى الصعيد الإقتصادي أنشأت صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي لتصبح كمركز مالي عالمي ، يسمح لها بالتحكم في نظام النقد العالمي والعلاقات الإقتصادية الدولية ، وإفشال التجارب الإقتصادية اللارأسمالية للدول عن طريق الضغط على هياكلها الإقتصادية ومؤسساتها المالية من أجل انتهاج سياسات إقتصادية متكيفة ومتطابقة مع متطلبات المركز الرأسمالي ، أي إنتاج النمط الرأسمالي التابع .

أما استراتيجيتها السياسية فقد قامت على كسب ودعم الحلفاء والموالين لها من دول وجماعات سياسية ، من أجل الإستحواذ على القوة السياسية العالمية وتشكيل أو صياغة نظام عالمي يؤمن بالقيم والمبادئ السياسية - الإقتصادية الليبرالية ، في مقابل العمل لإجهاض واحتواء ومحاصرة القوى السياسية الأخرى التي تؤمن بعلاقات الإنتاج الجماعية ، متبعة سياسة التشابك والترابط الإقتصادي - السياسي مع هذه الدول لأن مثل هذه السياسة تساعد الولايات المتحدة - كمركز وموزع تكنولوجي عالمي - من اختراق المجتمعات الأخرى وتكييفها سياسياً واقتصادياً إلى المستوى الذي لا تتعارض فيه مصالحها مع وظيفة القيادة الأمريكية للعالم .

إن وظيفة القيادة العالمية تتطلب امتلاك قوة عسكرية هدفها حماية المصالح في الخارج ، وردع الآخرين والتأثير في سلوكهم لفرض الأمن والسلم الأمريكي في العالم عن طريق التهديد باستعمال القوة ، لذلك خضعت إستراتيجيتها العسكرية إلى التطوير والتجديد المستمر من أجل بناء ترسانة ضخمة من الأسلحة الإستراتيجية المختلفة ، فهي الدولة الأولى من حيث الإنفاق العسكري وتتبع سياسة الإنتشار والتمركز في أهم المناطق الإستراتيجية والحيوية في العالم بجيش يقدر بمليون جندي موزعة على 400 قاعدة عسكرية وترتبط مع 42 دولة بأحلاف ومعاهدات عسكرية[3] .

إن الحضور الإقتصادي والعسكري في العالم ، يتطلب إستراتيجية ثقافية وإعلامية تهدف إلى تبرير السلوك الأمريكي ، وإلى نشر الثقافة والقيم والمعتقدات وأنماط الحياة الأمريكية ، وكذلك التعريف بتقاليدها الدستورية وتكويناتها السياسية عن طريق توزيع الكتب والمجلات ، ووسائل التبليغ الإعلامي الموجهة بواسطة المحطات والأقمار الصناعية ، ومؤسسات التعليم والثقافة كالجامعات والمراكز الثقافية في الخارج لاستقطاب النخب المثقفة والتأثير عليها من أجل خلق ركيزة إجتماعية - سياسية متأمركة أولاً ، «تسميم» الثقافات القومية ، وتكييفها نحو حالة ثقافية تتلاءم مع مضمون وأهداف الثقافة الأمريكية ثانيا ، وأخيرا التجاوب الثقافي مع رسالة أمريكا «الحضارية»[4] دون مقاومة ثقافية وسياسية ، أي وضع الشعوب الأخرى في العالم الثالث في حالة استيلاب واغتراب ثقافي ومسخ حضاري .

لقد وجدت هذه الإستراتيجية الكونية تطبقاتها العملية في أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية من العالم ومن بينها الوطن العربي بسبب موقعه الجغرافي وأهميته الإقتصادية والسياسية ، حتى قال عنه الإستراتيجيون بأنه يمثل منطقة «القلب» في العالم[5] ومن يسيطر عليه يستطيع أن يسيطر على العالم لامتلاكه مقومات القوة العالمية ، لذلك شغلت كيفية السيطرة على هذه المنطقة حيزاً كبيراً في التفكير الإستراتيجي الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية ، أي كيف تحوله من طريق للتجارة العالمية إلى طريق ومركز لتسويق البضاعة الأمركية ، ومن مصدر حضاري - إنساني إلى مصدر ممول بالطاقة ، ومن قوة سياسية تحررية إلى كتلة هلامية مدجنة وقوة مالية تابعة ومندمجة ، ومن مركز للتوازن الإستراتيجي العالمي إلى مركز لاختلال التوازن . فكان النفط والصهيونية والرجعية هم مرتكزات أمريكا الإقتصادية والسياسية لدخول المنطقة لتصبح بعد ربع قرن القوة المهيمنة والموجهة في الوطن العربي .

2 - مرتكزات السياسية الأمريكية في المنطقة

لقد كان اكتشاف النفط في الخليج والجزيرة ثم الأقطار العربية الأخرى هو الحافز الأول لاهتمام أمريكا بالمنطقة ، وزاد مع أهمية النفط في الحياة الإقتصادية العالمية من جهة وتضاؤل الإحتياط النفطي الأمريكي من جهة ثانية من 50٪ عام 1938 إلى 21٪ عام 1954 ثم إلى 6,6٪ عام 1975 ، في مقابل احتياط عربي أصبح يقدر بـ 65٪ من الإحتياط العالمي[6] لذلك دخلت منذ فترة مبكرة كشريك صغير للإمبريالية التقليدية ، فتقاسمت معهم كلا حسب قوته ونفوذه حصص البترول ومناطق النفوذ في العشرينات (إتفاقية الخط الأحمر 1928) والثلاثينات من هذا القرن . لكن خروج الولايات المتحدة كقوة إقتصادية ضاربة ومدججة بالسلاح الروحي

والمادي بعد الحرب العالمية الثانية سمح لها أن تلعب دور الممول والصناعي والمنتج والمخطط الدولي ، إلى أن استقرت احتكاراتها وباتت شركة أرامكو قاعدة ارتكاز في شبه الجزيرة العربية ، وعندها طرحت من يستخرج ، ومن يكرر ، ومن يسوق ، ومن يحمي النفط العربي ؟ أمريكا أم حلفاؤها ؟.

وجاءت حرب البترول الحقيقية بين أمريكا وحلفاؤها بريطانيا وفرنسا ليتحولا خلال ثلاثين عاما من سادة في العلاقات الدولية إلى أجراء أمريكيين بعد أن أصبحت شركات النفط الأمريكية تسيطر على 70٪ من إنتاج النفط العربي وهي تستورد 49,1٪ من احتياجاتها ، وتسوق وتبيع إلى أوربا الغربية 80٪ واليابان 90٪ من احتياجاتها[7] وبهذا بات النفط العربي سلاحا أمريكيا تؤثر به في سياسة أوربا واليابان ومن جهة أخرى ، فإن استثمارها في قطاع النفط العربي والذي لا يزيد على 2,5٪ من استثمارها العالمي يحقق لها أرباحاً تقدر بـ 45٪ من مجموع مداخيلها التي تحصل عليها من استثماراتها الخارجية[8] .

لقد أصبح النفط العربي جزءاً من الأمن القومي الأمريكي ، ليس فقط بالمعنى العسكري ، بل وأيضا بمعنى الرفاهية الإقتصادية – الإجتماعية ، أي أن استقرارهم ، مرتبط باستقرار المنطقة النفطية ، ولذلك ، فهم على استعداد دائم للتدخل العسكري لحماية آبار النفط من أي تهديد داخلي أو خارجي .

أما بشأن الصهيونية ، فقد راهنت هذه الأخيرة على قوة أمريكا الصاعدة منذ 1942 ونقلت مركز قيادتها من لندن إلى نيويورك ، كما راهنت أمريكا على الدور الذي يمكن أن تلعبه الصهيونية في إستراتيجيتها العربية ، لذلك دعمت مقررات مؤتمر بتلمور 1942 الداعي لإنشاء دولة يهودية في فلسطين دون التبني العلني للمشروع[9] وهذا التزاوج في المصلحة هو الذي أدى إلى خلق الكيان الصهيوني في 15 ماي 1948 عندما أسرعت أمريكا الإعتراف بـ «إسرائيل» بعد إحدى عشرة دقيقة من «استقلالها» فأمدتها بكل مقومات القوة الإقتصادية العسكرية والبشرية ، وأمنت لها الحماية السياسية ، حتى باتت في الإدراك الأمريكي تمثل قيمة ومصلحة إستراتيجية لا تقل أهمية عن مصالحها الحيوية والإستراتيجية الأخرى .

لقد أصبحت إسرائيل في الفكر الإستراتيجي الأمريكي تمثل قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة في الوطن العربي يمكن استعمالها لحماية آبار النفط في الحالات الطارئة ، وقاعدة انطلاق لتدمير المناطق الصناعية في الجنوب السوفياتي ، وجسرها الإستراتيجي الذي يربط بين المنطقتين الإفريقية الأسياوية ، وقوة محلية لتأديب الأنظمة الوطنية الرافضة للهيمنة الأمريكية[10] ، وأداة للتصدي لحركة التحرير العربية والحيلولة دون تحقيق أهدافها

الوحدوية[11] ، وحركة عنصرية مشاغبة في وجه حركة النهضة العربية المعاصرة ، وهي اسفين لتكريس ظاهرة التجزئة والتخلف وتفجير القطروية العربية بالفتن العرقية والطائفية[12] ، لذلك فإن التحيز الأمريكي لصالح «إسرائيل» على حساب الحقوق العربية ، لا يمكن فهمه خارج هذه الوظيفة ، وليس كما تبرره بعض المقولات السياسية بضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على الإدارات الأمريكية .

أما على المستوى السياسي العربي ، فقد استغلت الولايات المتحدة العداء العربي للإستعمار الإنجليزي - الفرنسي لتقدم نفسها في صورة الدولة المنقذة غير المعنية بقضايا السيطرة المباشرة وإنما همها البحث عن منافذ اقتصادية لتوظيف الرأسمال الأمريكي واستثماره في حقول النفط ، لأن الدولار والنفط سيأتيان بالخيرات على المستثمرين والمستثمرين ، ومن أجل ذلك قدمت المساعدات الإقتصادية والفنية ونظمت المؤسسات السياسية والإدارية والعسكرية لتعزيز مواقعها ومواقع الرجعية العربية[13] ، ونتيجة هذه الإغراءات كان تألق الأمراء والسلاطين بهذا العملاق الإقتصادي الذي سيقفز بهم من «حضارة اللؤلؤ» إلى حضارة القرن الواحد والعشرين في ظرف ربع قرن ، ولكن بذهنية بدوية وتظهر عصري وبذخ أسطوري في مقابل ولائهم واستعدادهم للسير في الفلك الأمريكي ، وضمن إطارها السياسي ، لتتدعم هذه المسيرة بنخبة المثقفين العرب من أبناء البرجوازية والإقطاع الذين تلقوا تكوينهم الثقافي في المدارس الإنجيلية والجامعات الأمريكية .

إن الحضور الثقافي الأمريكي المبكر في المشرق العربي منذ القرن التاسع عشر[14] ، قد لعب دورا أساسيا في خلق الأرضية الفكرية والسياسية وحتى النفسية لتهيئة الإنسان العربي لتقبل رسالة أمريكا «الحضارية» عندما تمكنت المدارس الإنجيلية والجامعات الأمريكية في بيروت والقاهرة من خلق جيل يفكر ويعمل على النمط البرغماتي الأمريكي ، ويعيش على نموذج الحياة الأمريكية ، وباختصار أن هذه النخبة المتأمركة هي التي قدمت أمريكا للمواطن العربي في صورة الدولة «النزيهة والبريئة» وهي التي نظرت للقيادات العربية ودفعتها للإنفتاح والتعلق بأمريكا والانشداد إليها بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي التي تبرر الآن موجة الإجتياح الأمريكي في المنطقة العربية باسم معاداة الشيوعية تارة والتطرف العربي تارة أخرى .

إذا كان النفط والصهيونية والرجعية تمثل المرتكزات الإقتصادية والسياسية لدخول الولايات المتحدة المنطقة العربية ، فإن هيمنتها السياسية باتت تتوقف على إزالة فتيل الصراع العربي الصهيوني وإقامة صلح سياسي بين ركيزتها المحليتين إسرائيل والرجعية ، لذلك تمحورت

العلاقات الأمريكية – العربية منذ نهاية الأربعينات إلى اليوم حول كيفية قبول العرب للكيان الصهيوني .

في المرحلة الأولى (1949 – 1954) لم تستطع أن تحقق هدفها في إقامة مثل هذا الصلح ، لأن القيادات العربية لم تجرؤ على توقيع مثل هذه المعاهدة وإنما كل ما استطاعت أن تحققه هو عقد اتفاقيات هدنة ، لكن كل الذين وقعوا على الإتفاقية قد اغتيلوا أو أطيح بهم ، فقد اغتيل الملك عبد الله في القدس ورئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح ، وأطيح بحسين الزعيم والشيشكلي على التوالي في سوريا ، والملك فاروق في مصر ، وانتهت باغتيال أنور السادات في 6 أكتوبر 1981 بعد توقيعه معاهدة الصلح مع إسرائيل .

3 – الدور الأمريكي في احتواء الظاهرة الوطنية

نتيجة لتأسيس الدولة الصهيونية وتواطؤ الرجعية العربية ، جاء الرد الوطني الذي تمثل في ظاهرة الضباط الأحرار في مصر عام 1952 ، لتتكرر هذه الظاهرة الوطنية وتفشل في الأردن عام 1957 ، ولكنها ستنتصر في بغداد عام 1958 ، وفي اليمن الشمالي عام 1962 ، ومثلت هذه الحقبة التاريخية القصيرة إرادة وتطلع الأمة العربية في التحرر والوحدة وبناء المجتمع الإشتراكي بقيادة البعث والناصرية وجبهة التحرير الجزائرية وبمؤازرة الأحزاب الشيوعية العربية المشرقية ، وبهذا أصبحت حركة التحرر العربية تشكل قوة سياسية فاعلة ومؤثرة في توجيه السياسة العربية نحو مقارعة الإمبريالية وتشديد الخناق على ركائزها المحلية من جهة ، والشروع في تنفيذ المشروع القومي في أبعاده السياسية والإقتصادية والإستراتيجية من جهة أخرى .

على المستوى السياسي أنجزت الوحدة المصرية – السورية (1958 – 1961) لكنها لتتجدد بمشروع الوحدة الثلاثية في أفريل 1963 بعد إسقاط الحركات الإنفصالية في العراق (1963/2/8) مما أعطى دفعا وطنيا وقوميا في أجزاء أخرى من الوطن العربي لمقارعة آخر ما تبقى من معاقل الإستعمار ، فكانت حركة 14 أكتوبر في اليمن الجنوبي 1964 ، وحركة التحرير الفلسطينية في جانفي 1965 ، وحركة ظفار في جوان 1965 .

أما على الصعيد الإقتصادي ، فكان الإختيار الإشتراكي ونهج التطور اللارأسمالي هو الوسيلة لتحرير الإقتصاد الوطني من التبعية الرأسمالية ، فجاءت سلسلة التأميمات والإصلاحات الإقتصادية والإدارية وطبعها بعلاقات الإنتاج الإشتراكية فتعمقت معها الأفكار التقدمية والثورية ، والقيم التحررية ، والمبادئ الوحدوية والإشتراكية حتى أصبحت الثقافة السياسية السائدة في الأوساط الجماهيرية من خلال المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام الوطنية .

أما في مجال السياسة الخارجية فقد انتهجت الأنظمة الوطنية سياسة عدم الإنحياز منذ مؤتمر باندونغ 1955 وتأييد حركات التحرر الوطني في العالم ، في الوقت الذي دشنت فيه بناء صرح علاقات سياسية واستراتيجية مع الإتحاد السوفياتي كرد على العلاقات الأمريكيةالصهيونية وتصحيح موازين القوى الإقليمية في المنطقة العربية أمام هذه الإنجازات الوطنية والقومية وعلاقات الصداقة مع قوى التحرر العالمية ، أخفقت الولايات المتحدة في فرض سياستها على المنطقة العربية منذ الخمسينات إلى منتصف الستينات في محاولات الاحتواء والتدجين والإغراء الإقتصادي والعسكري بدءا بمشروع النقطة الرابعة 1949 ، ومشروع قيادة الشرق الأوسط 1951 ، والحلف الإسلامي 1953 ، ومشروع أريك جونستون 1954 وحلف بغداد 1955[15] .

لذلك رفضت الولايات المتحدة إجراء أي تسوية سياسية للصراع العربي الصهيوني في ظل هذه المتغيرات الراديكالية العربية والتي تعكس اختلالا في مبدأ التوازن السياسي لصالح حركة التحرر العربية على حساب القوى المحلية الأخرى في المنطقة ، فشرعت في التخطيط والتنسيق مع قواها المحلية عبر محورين : إسرائيل والرجعية ، لاجتثاث هذه «الظاهرة» الراديكالية ، وهما قوتان يبدوان متناقضتان نظريا ولكنهما متكاملتان عمليا في أدوارهما السياسية وفي معاداتها لتطلعات الأمة العربية في الوحدة والإشتراكية .

فعلى صعيد المحور الرجعي عملت على حماية ودعم الأنظمة المحلية الموالية لها لتمكنها من الصمود أمام موجة التغيير السياسي والاجتماعي أولاً ، ومنحها «الشرعية» السياسية لتثبيتها في الحكم ثانيا ، عندما لجأت شركات البترول الأمريكية في منتصف الستينات تطالب بتأميم ذاتها حتى تعطي حكومات الخليج العربية وجهاً وطنياً وإسلامياً ، وأخيرا التنظير لبلورة أيديولوجية هذه الأنظمة حتى يمكن توظيفها كبديل منافس لأيديولوجية الثورة والتحرير فكانت الأيديولوجية الدينية هي الإختيار المناسب لتقويض فكرة العروبة والتيارات الوطنية السياسية ذات النزعة العلمية والعلمانية التي نمت وترعرعت مع الأربعينات والخمسينات ، ولأسباب موضوعية اختيرت السعودية لتكون مصدراً لأيديولوجية «الإسلام السياسي» ولتتحول معه في السبعينات إلى قلعة للرجعية العربية .

وفي موازات هذا المحور ، أعدت إسرائيل عسكرياً لضرب مصر كمركز ومصدر للتحرر العربي – الافريقي ، فكانت حرب 1967 «الحرب بالنيابة» والسعي لترجمة الهزيمة العسكرية الى هزيمة سياسية واقتصادية وايدلوجية للحركة القومية العربية بأدوات عربية ، وتجلى ذلك بدءاً من مؤتمر القمة العربية بالخرطوم في أوت 1967 .

وفي سياق هذه المتغيرات السياسية المحلية شرعت الولايات المتحدة تتحرك لتحقيق تسوية

مـا للصراع العربي – الاسرائيلي ، فكان القرار الأممي رقم 242 في نـوفمبر 1967 الاطـار القـانـوني لمفاوضات التسوية السياسية ، ثم تبعته محادثات الدول الأربعة الكبرى عـام 1968 لتفشل أمـام الالتزام السوفياتي بالتفسير العربي للقرار 242 ، وهو تفسير يؤكد على عملية الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة في 1967 كشرط أسـاسي للاجراء مفـاوضـات التسويـة ، في حين يؤكـد التفسير الأمريكي – الاسرائيلي ان الانسحاب يجب أن يكون نتجية لاجراء مفـاوضـات مبـاشرة يتم بموجبها التوصل الى اتفاق لعقد معاهدة صلح بين العرب وإسرائيل .

في ظل هذه الاختلافات في كيفية تطبيق بنود القرار 242 رأت الولايـات المتحـدة ضرورة فتح مفاوضات مباشرة مع مصر في غياب المشـاركـة السوفيـاتيـة ، حين تمكنت من اقنـاع مصر بقبول مشروع روجزر في جوان 1970 . مما كان سبباً في توتر العلاقات المصريـة – السوفيـاتيـة أولاً ، وتفكيك سياسة «التضامن العربي» بين مؤيدي ومعارضي المشروع ثانيـاً ، وأخيراً استغلال هذه الخلافات لتصفية قواعد الثورة الفلسطينية في الأردن وعندهـا أحجمت الولايـات المتحـدة عن الاستمرار في سياسة التسوية لتشرع في تسوية المشاكل التي تعترض مصـالحهـا لـدى الأنظمـة الوطنية المعارضة للسياسة الأمريكية في المنطقة بحيث باتت تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي مرتبطة بتسوية المصالح الأمريكية .

لـذلـك لجـأت الى احـداث ثـورات اجتماعيـة مضـادة (نموذج مصر) عن طريـق القـوى البورجوازيـة والاقطـاعيـة لتقود نهج التراجعـات السيـاسيـة والاجتماعيـة مع مطلع السبعينـات متخذة من «الدين» غطاءهـا السيـاسي والفكري لعمليـات التراجع السيـاسي في الوطن العربي . فباسم معاداة الشيوعية والالحـاد تشوهت الاشتراكيـة ورموزهـا الوطنيـة ، وضربت مكتسبـاتهـا الاجتماعية المنجزة في الستينات كما نمت الاتجاهات الشعوبيـة لتتنكر للوطنيـة والوحـدة العربيـة وللهوية التاريخيـة للأمـة العربيـة ، وبـاختصـار لقـد تم توظيف تلـك القوى لمطـاردة الحركات الوطنية التقدمية الوحدوية الرافضة للتعايش تحت المظلة الامريكيـة في الوقت الـذي اصبحت فيه هذه القوى الاجتماعية السياسية قوة مؤثرة تدفع في اتجاه زيادة روابط التبعية والاندمـاج في النظام الرأسمالي .

وتشجيعاً لهذه القوى السيـاسيـة الجـديـدة لجـأت شركات النفـط الامريكيـة الى رفع اسعـار النفط مع بداية السبعينات لتجعل من الدول الرجعية ذات الاحتياط النفطي قوة مـاليـة واداة لتكييف الحركة السياسية العربية مع متطلبات المصالح الامريكية في المنطقـة العربيـة . وبهـذا تحولت السعودية الى قوة مالية لتلعب دوراً سياسياً واقتصادياً وايديولوجيا مؤثراً ليس فقـط في المنطقة العربية وحسب ، وانما على امتداد محور طنجة – جاكارتا ، وهو دور يستمـد قوة تـأثيره

من حجم المعونات والهبات والقروض التي تقدمها للحكومات والحركات السياسية لعرقلة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ولتجشيع الاتجاهات التنموية الليبرالية أولا ، وأداة للابتزاز السياسي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ثانياً ، من أجل تحديد علاقاتها مع القوى السياسية في الداخل أو الخارج[17] واعادة تركيبها وفقاً للعلاقات السعودية الاقليمية الدولية .

أما الجانب الآخر من ارتفاع أسعار النفط ، فيتمثل في انتعاش العلاقات الاقتصادية العربية – الامريكية حيث أصبحت السوق العربية مع منتصف السبعينات خامس سوق بالنسبة للصادرات الامريكية[18] لتتحول بالتدريج الى أول سوق امريكية عالمية مع تجارة الأسلحة الى دول المنطقة ، وتمثل الدول النفطية العربية نسبة 90٪ من حركة التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية . ولهذا تمكنت الولايات المتحدة من تدوير عائدات النفط عبر تشجيع نمط الاستهلاك والاستيراد المفرطين للسلع والأسلحة ومن خلال توظيف الفوائض المالية العربية في المؤسسات الأمريكية ، وامتصاصها عبر عمليات التضخم المفتعلة .

وعليه يمكن القول أن النفط والدول النفطية هما المحركان الأساسيان في تكوين بناء علاقات التبعية ، وتترجم هذه التبعية عمليا في شكل ضغوطات وتأثيرات سياسية واقتصادية وثقافية على السياسات العربية عامة والدول النفطية خاصة ، مما أدى إلى تغذية نزعة «الاعتدال» في مواقف الأنظمة العربية تجاه المصالح الأمريكية ومن ضمنها إسرائيل ، وبهذا تم إحتواء الأنظمة العربية الموسومة بالوطنية .

4 – تأثير المصالح الأمريكية على عملية التسوية :

لقد أدت هذه التبعية إلى تحول الأنظمة العربية الموسومة بالوطنية من المنظور الوطني المعادي لأمريكا وإسرائيل إلى سياسة تقوم على الإنفتاح السياسي والإقتصادي على الغرب الرأسمالي أولا ، والتحول من الرؤية الصفرية للصراع العربي الإسرائيلي إلى رؤية غير صفرية[19] وطرح إمكانية «التعايش المشترك» عن طريق تجميد المصالح المتناقضة وتقوية المصالح المشتركة من خلال تسوية «النزاع» بين طرفي الصراع .

وبناء على تطور وتوسع المصالح «المشتركة» بين أمريكا والأنظمة العربية في السبعينات ، أصبح كل منهما يرى في التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي مصلحة سياسية ، فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك أنه كلما تميز الصراع بحالة من الإسترخاء والهدوء والإستقرار النسبي إلا وكانت له إنعكاسات إيجابية على تطور واستقرار مصالحها والعكس صحيح . أي كلما تميز الصراع بالتوتر والإنفجار تبعه اضطراب وتهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة ، في حين

يرى الطرف العربي ممثلا في الرأسمالية القطرية والبرجوازية المحلية أن استمرار الصراع يهدد مكاسبها السياسية ومصالحها الإجتماعية والطبقية . وعليه ، فإن المصالح هي المحددة لعملية التسوية السياسة للصراع العربي – الإسرائيلي على حساب الأمن القومي العربي أولاً ، وعلى حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ثانياً .

وبهذا المعنى ، فالتسوية هي أداة ووسيلة لخدمة هذه المصالح ، وهي كذلك ، عملية سياسية يراد من ورائها تكييف الحركة السياسية العربية إلى المستوى الذي تتجاوب فيه دون معارضة أو مقاومة مع المصالح الأمريكية وقواها المحلية ، وتقوم هذه التسوية على :

أ – الإحتواء السياسي للأنظمة الوطنية وتكييف حركتها السياسية ومؤسساتها الإقتصادية والثقافية مع المصالح الأمريكية .

ب – إخراج الوجود السوفياتي من المنطقة العربية في مقابل توثيق العلاقات العربية – الأمريكية كشرط أساسي للضغط على إسرائيل للإنسحاب من بعض الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967 .

جـ – الإعتراف العربي بـ «حق» إسرائيل في الوجود ويتوج بعقد معاهدة صلح تتضمن تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية وجزءا من وحدات النظام الإقليمي العربي[20] وبهذا المفهوم ، فإن التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي سوف لن تؤدي إلى إقامة السلام والأمن في المنطقة ، بقدر ما تؤدي إلى خدمة المشروع الإمبريالي الأمريكي الصهيوني ، ما دامت هذه التسوية لا تتضمن حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية في الصراع الدائر بين العرب وإسرائيل .

إن الموقف الأمريكي من قيام الدولة اللفلسطينية يحكمه مبدءان الأول قانوني ويستمد من التفسير الأمريكي لنص القرار 242 ، والمبدأ الثاني تمليه الإعتبارات المصلحية والسياسية ، فبشأن المبدأ الأول فإن الموقف الرسمي الأمريكي يلتزم بنص القرار 242 ، ويؤكد على الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في جوان 1967 مع إجراء تعديلات طفيفة على الحدود[21] ورغم ذلك فإن هذا الإلتزام لا يرتقي إلى مستوى الإعتراف بقيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي التي سيتم الإنسحاب منها إنطلاقا من نص القرار ذاته الذي لم يؤكد ولم يشر بشكل صريح أو ضمني إلى قيام هذه الدولة ، وإنما تفسر الولايات المتحدة الإنسحاب الوارد في القرار 242 بعودة هذه الأراضي إلى السلطات العربية التي كانت تدير شؤون هذه المناطق قبل الإحتلال وعلى اللاجئين الفلسطينيين الإختيار بين العودة أو التعويض .

أما المبدأ الثاني فينطلق من التساؤل التالي : ما هي مصلحة الولايات المتحدة من قيام دولة فلسطينية ؟، وبناء على ذلك فهي ترى :

أ – أنه إذا كانت إسرائيل ، تمثل مصلحة إستراتيجية أمريكية في المنطقة العربية ، فهي غير مستعدة للتضحية بهذه المصلحة من أجل الفلسطينيين الذين لا يمثلون أي مصلحة ، بل في رأيها هم أعداء لها لأنهم يشوشون على مصالحها ، ويشوهون صورتها «الحضارية» بتعبئة الرأي العام العربي والعالمي ضدها ، ويحملونها مسؤولية ما يرتكب من جرائم في حق الشعب الفلسطيني .

ب – أن قيام دولة فلسطينية من وجهة المصالح الأمريكية ، معناه من الناحية العملية ، إعطاء نقطة إرتكاز للفلسطينيين للإنطلاق إلى تحرير بقية الأراضي وجعل إسرائيل في حالة استنزاف دائمة ، وإحياء الراديكالية العربية من جهة ثانية ، وفسح المجال للصراع الإجتماعي والطبقي في المنطقة بين البرجوازية التابعة وقوى التحرر والإنعتاق في الوطن العربي من جهة أخرى .

وبناء على ما سبق ، فإن الموقف الأمريكي من إقامة الدولة الفلسطينية محدد بمسألة المصالح الأمريكية والأمن الإسرائيلي ، لذلك فهي تؤيد إما الحل الذي يدعو إلى عودة الضفة الغربية تحت السيادة الأردنية وانطفاء الهوية الفلسطينية في إطار حكم كونفدرالي ، أو حكم ذاتي لفلسطيني الأرض المحتلة ، وتوطين وتعويض اللاجئين في البلدان العربية ، وهي ترى في التحولات الجذرية التي ستحدثها المصالح الأمريكية في البنى السياسية والإقتصادية والثقافية والأيديولوجية داخل البيئة العربية كفيلة بأن تلعب الدور الأساسي في تطبيق المفهوم الأمريكي للتسوية .

إذا كانت التسوية عملية سياسية يراد منهاتكييف الواقع العربي بكل مكوناته الإقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية وفقا للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية ، فالتساؤل المطروح إلى أي مدى يمكن تطبيق مفهوم التسوية الأمريكية على الصراع العربي – الإسرائيلي ؟

يرى الباحث أنه توجد عوامل سياسية ـ إقتصادية ـ ثقافية عارضة ومؤقتة مرافقة لعملية التكوين التاريخي للمجتمع العربي المعاصر تحمل معها مؤشرات القابلية للتجاوب مع التحديات الخارجية ، في حين توجد عوامل ثابتة وأصيلة كامنة في المنظومة القيمية للأمة العربية تحمل معها مؤشرات الرفض والمقاومة لأي شكل من أشكال الإحتواء والتحدي الأجنبي .

تكمن مؤشرات التجاوب في تلك التراكمات التاريخية لعملية التسميم السياسي والثقافي

والحضاري ، التي تمت مع الوجود الإستعماري في الوطن العربي ، مما كان له تأثير على عملية تكوين وتشكيل الأنظمة العربية ، وتحديد مسار إتجاهاتها السياسية والإقتصادية والأيديولوجية تحمل في ذاتها «قابلية» سياسية للتجاوب والتكيف مع مصادر التأثير الأجنبي وتتمثل آلية هذه القابلية في تلك القوى الإجتماعية – السياسية المتحكمة في المجتمع السياسي المدني والعسكري ، والتي منها يتم عملية انتقاء وإفراز القيادات السياسية العربية ، بالإضافة إلى تلك القوى السياسية الأخرى ذات النزعة العرقية أو الطائفية والشعوبية ، وجميعها ذات توجهات قطرية وارتباطات خارجية .

لقد تولد عن هذه التراكمات التاريخية اتجاهات سياسية تستقي مصادرها الفكرية والسياسية والإقتصادية من نمط الحياة الغربية ، وتنطبع هذه الأنماط في شكل سلوك سياسي واجتماعي لأغلبية الأنظمة العربية ، سواء منها التقليدية المحافظة أو الأنظمة الليبرالية أو تلك القوى الإجتماعية المرفهة التي تعيش في الأنظمة الموسومة بالوطنية والإشتراكية ، وجميعها تتميز بسياسة موالية للغرب لذلك فهي تفضل انتهاج الأسلوب الديبلوماسي بالإعتماد على أمريكا لتسوية «النزاع» العربي – الإسرائيلي ، في الوقت الذي ترفض فيه أسلوب المواجهة العسكرية بحجة أن العرب ليسوا فقط غير قادرين على خوض حرب ضد إسرئيل بل لأنهم كذلك غير قادرين عليها ضد أمريكا والغرب عامة .

لذلك تستمد الولايات المتحدة قوة تأثيرها في المجتمع العربي من خلال هذه الأنظمة السياسية السائدة ، فهذه الأخيرة هي التي استدعت الحضور الإقتصادي والسياسي والثقافي والعسكري الأمريكي في الوطن العربي إلى المستوى الذي باتت فيه المصالح الأمريكية هي المحددة في توجيه السياسة العربية وفي تغيير موقفها من الرؤية الصفرية للصراع العربي – الإسرائيلي إلى رؤية غير صفرية ، لأن نمو المصالح المشتركة بين البرجوازية العربية والرأسمالية الأمريكية أصبحت لا تتفق مع ديمومة الحرب أو المواجهة مع إسرائيل ، ولأن أسباب الأمن والإستقرار السياسي والطبقي والتوجه القطري والانفتاح التبعي هو الشغل الأساسي في سياسة البرجوازية العربية ، وليس الأمن القومي العربي في بعده التحرري الإنساني والحضاري .

أما الفلسطينيون بمختلف فصائلهم السياسية ، فيعتبرون جزءاً طبيعياً من البيئة العربية بمختلف مكوناتها السياسية والثقافية والعسكرية ، وبالتالي فهم متفاعلون ومشدودون بإفرازات الحركة السياسية العربية إما عن طريق التأثير والضغط المباشر أو الإغراء السياسي والمادي ، أو القناعة الذاتية ، لذلك كان الدفع في اتجاه التخلي عن مبدأ تحرير كل فلسطين والإكتفاء بمطالبة

الأراضي المحتلة في 1967 . والإعتراف بقرار 242 ، والقبول بالوجود الإسرائيلي على الأراضي المحتلة في 1948 في مقابل «حكم ذاتي» في أريحا .

وبناء على هذه المؤشرات السابقة ، فإنه يمكن القول ، أن غالبية الأنظمة العربية لديها قابلية التجاوب مع مشروع التسوية الأمريكية ، ولا تتعارض معه إلا بشأن الإجراءات الشكلية .

أما مؤشرات الرفض والمقاومة فتكمن في الإجابة على الإشكالية التالية :

هل كل تسوية سياسية تستطيع أن تنهي أي صراع إلى غير رجعة ، وتؤدي فعلاً إلى إقامة سلام حقيقي ودائم بين أطرافه المتصارعة ؟

إن الباحث يقيم تفرقة بين تلك النزاعات العرضية القائمة على ظروف إستثنائية طارئة ، وهي نزاعات يمكن تسويتها بحل مسبباتها لكنها لا تتعلق بالوجود المصيري لأطراف النزاع وبين الصراعات الأساسية والجوهرية لأنها تتعلق بالوجود القومي نفسه وذات طبيعة شمولية ، وفي هذه الحالة لا يمكن لأي تسوية أن تجد حلا لجميع تلك الأسباب المكونة للصراع .

والصراع العربي - الإسرائيلي يندرج ضمن هذا التصنيف الأخير ، لأنه صراع شمولي بكل أبعاده الإقليمية والسياسية والإقتصادية والحضارية والقيمية ومصحوب بنزعة عدائية كامنة في ذهنية الأطراف المتصارعة نتيجة لإدراك المخاطر المتبادلة التي يحملها كل طرف من تهديد لمصير ومستقبل الطرف الآخر .

وانطلاقاً من أهمية ودور الفكر والقيم والمعتقدات الدينية والثقافية والأيديولوجية والتراكمات التراثية التاريخية منها والحضارية الكامنة في بيئة أي مجتمع في تحديد العملية السياسية لأي نظام سياسي فإن ما تقره التسوية للصراع من نتائج يستحيل معها إستئصال هذه العوامل الثابتة من ذهنية وسلوك الشعوب والأمم ، مما يجعلنا نعتقد أن الصراع العربي - الإسرائيلي سيبقى صراعا مفتوحا إلى أجل غير محدد ، وسيستمر في شكل دورات حلزونية يعكس في كل دورة تلك الظروف والإمكانيات والقدرات المادية والمعنوية التي سيحرز عليها كل طرف من أطراف الصراع ، وفي هذه الحالة تصبح التسوية ضرورة لتلطيف وتهدئة الصراع عندما يصل إلى مستوى معين من درجات التفاعل الصدامي ، وتعمل على تحويل أدوات الصراع من الشكل المادي العسكري إلى أدوات سلمية يجري على مستوى السياسة والإقتصاد والفكر والثقافة لفترة زمنية ليعود معها الصراع في شكله العسكري ، وهكذا دواليك ، إلى أن تختفي المصادر الحقيقية لنشوب هذا الصراع .

وعليه ، فإن التسوية سواء ترجمت في إتفاقية كامب ديفيد ، أو إتفاق غزة - أريحا أو أي

شيء آخر ، سوف لن تنهي الصراع العربي – الإسرائيلي بقدر ما تعمل على التحكم فيه وتجميده لفترة طويلة ، وإدارته وفقاً لمصالح أمريكا الإستراتيجية في المنطقة .

وإذا كانت ظروف التجزئة وتفشي القطري والتخلف الإقتصادي والعلمي ، وفساد نظم الحكم وغياب الديمقراطية من الأسباب الداخلية التي ساهمت في عملية التكيف الإذعاني للنظام الإقليمي العربي مع المشروع الإمبريالي الأمريكي – الصهيوني ، فإن عملية التغلب على تلك الظروف العارضة والمصطنعة ، وإزالة الظواهر السلبية من الحياة السياسية للأمة العربية ، هما اللذان سيقودان إلى التحرر والإنعتاق والتطور وتصفية الإستيطان والمصالح الأجنبية من الوطن العربي ، فلا مستقبل للعرب في عالم الكتل الكبرى بدون وحدة ، ولا وحدة بدون نضال الوحدة .

قائمة المراجع

(1) حول تطور السياسة الأمريكية راجع ما يلي :

أ – سمير كرم ، الثابت والمتغير في مباديء السياسة الأمريكية ، مجلة شؤون فلسطينية ، ع 70 ، سبتمبر 1970 ص 99 .

ب – هاري مجدوف ، الإمبريالية من عصر الإستعمار حتى اليوم
مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت 1981 ص 204 – 207 .

جـ – ويتشارد باونت ، حرب التدخل الأمريكية في العالم ، ترجمة منعم النعمان ، بيروت دار ابن خلدون 1974 .

Jonn Foster DULLES, Challenge and Response in Uniteed Statee, Fareign Affairs. N° 1 Oct 1957. Vol 36, p.25

(2) حول دور المركب الصناعي العسكري أنظر :

أ –اسماعيل صبر مقلدي ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية ، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت 1979 ، ص 306 – 308 .

ب – فيكتور بيرلو ، العسكرية الامريكية ، دراسة في الاستراتيجية وصناعة الحرب ، سامي منصور ، بيروت دار العواد ، ط2 . بدون تاريخ ، ص 8، 9 ، 21 ، 42 ، 44 .

(3) راجع في الشأن ، فرجينيا بردوين ، مارك سلدن ، السر المعروف مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا ، ترجمة أحمد طربين ونصر عاروري ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات 1974 ، ص 114 – 115 . وكذلك أنظر : زبيغنيو بريجنسكي ، بين عصرين ، أمريكا والعصر التكنوتروني ، ترجمة محجوب عمر ، بيروت دار الطليعة 1980 ، ص 51 – 274 .

(4) حول ايديولوجية الامركة ، راجع :

Thomas MOLNAR, le modél défiguré «l'Amerique de tocqueville à carter» presses universitaires de france. paris 1978. p.181-182.

ب – كلود جوليان ، الامبراطورية الاكريكية ، ترجمة ناجي أبو خليل ، فؤاد شاهين ، بيروت دار الحقيقة 1970 ، ص 395 – 396 .

(5) حول وظيفة المنطقة العربية في الاستراتيجية الدولية ، راجع مايلي :

أ – القصاب «وآخرون» الجغرافية السياسية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل 1982 ، ص 351 .

ب – بيتر مانغولد ، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ، ترجمة أديب شيش ، دمشق ، دار طلاس 1985 ، ص 37 – 46 .

جـ – حـامـد ربيع ، الأوضـاع الـدوليـة والتطور المعـاصر للـدور الاقليمي للمنطقـة العربيـة ، دمشق ، دار الجليل 1982 ، ص 109 .

حامد ربيع ، نظرية الأمن القوي العربي ، دار الموقف العربي ، القاهرة 1984 ، ص 105.

هـ – جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، بروت دار الشرق 1983 .

(6) سمير التسنير ، مدخل الى استراتيجية النفط العربي ، بيروت ، معهد الانماء العربي 1981 ، ص 40 – 177 .

وأنظر كذلك مجلة البترول والغاز العربي ، ع1 جانفي 1983 ، ص42 .

(7) راجع : سام هـ ، بول ب . هومان ، نفط الشرق الأوسط والعالم العربي ، ترجمة راشد البراوي . القاهرة ، ص 50 .

(8) أنظر في هذا الشأن :

أ – لطفي حميد جواد ، ملاحظات أولية حول وكالة الطاقة الدولية واستراتيجية النفط الامريكيـة ، مجلـة النفـط والتنميـة بغداد ، ع3 ، كانون الأول 1976 ، ص 100 .

ب – صلاح منتصر ، الاستراتيجية البترولية الامريكية والشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر 1970 ، ص 22 .

(9) أحمد طربين ، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار «أمريكا في خدمة الدولة اليهودية 1939 – 1947» ، معهد البحوث والدراسات ، القاهرة 1973 ، ص 94 .

وراجع كذلك ، ريتشارد . ب . ستيفنس ، الصهيونية الامريكية وسياسة أمريكا الخارجية (1942 – 1947) ترجمة جورج نجيب واكيم ، بيروت ، دار الطليعة 1967 ، ص 191 – 199 .

(10) في هذا الشأن ، راجع ، رونالد ريغان «اسرائيل قلعة استراتيجية للولايـات المتحـدة» سلسلـة الـدراسـات الاستراتيجيـة رقم 17 ، «وثائق» عدد خاص ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1982 ، ص 130 – 132 .

(11) أنظر مقال ، جوزيف تشوبا «أهمية اسرائيل في توازن القوى الاستراتيجية في الشرق الأوسط» سلسلة الدراسات الاسرائيلية رقم 17 «وثائق» ص 133 – 136 .

وكذلك ، صلاح زكي ، بعض قضايا الاستراتيجية العربية ، دار الوطن العربي 1983 ، ص 58 .

(12) أنظر التفاصيل ، عنـد عبـد المـالـك خلف التميم ، الاستيطـان الأجنبي في الوطن العربي ، سلسلـة عـالم المعرفـة ، الكويت 1983 ، ص 336 – 359 .

(13) راجع في هذا الشأن ، انتوني سامبسون ، الشقيقات السبع ، شركات البترول الكبرى والعـالم الـذي صنعتـه ، ترجمـة سـامي هاشم ، بيروت معهد الانماء العربي ، ص 135 – 137 .

(13) راجع في هذا الشأن :

أ – مصطفى خـالـدي ، عمر فروخ ، التبشير والاستعمار في البـلاد العربيـة بيروت ، المكتبـة المصريـة . ط4 عـام 1970 ، ص 23 ، 79 ، 80 .

ب – غالي شكري أمريكا والحرب الفكرية ، دار الكتاب العربي ، القاهرة 1967 ، ص 27 ، 48 ، 50 .

جـ – هشام شرابي ، كيف نرى الغرب ، وكيف يرانا الغرب ، مجلة دراسات عربية ع1 نوفمبر 1979 ، ص 52 .

(15) راجع ، **الفرد ليلينتال** ، هكذا يضيع الشرق الأوسط ، دار العلم للملايين ، بيروت 1957 ، ص 72 ، 81 ، 82 .

(16) راجع ، بن سلطان عمار ، وظيفة السعودية في استراتيجية امريكا العربية (ثلاث حلقات) جريـدة الخبر ، الجزائر بتـاريخ 4 جويلية 1991 .

(17) حول هذا الموضوع ، راجع غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ 1945 ، دراسة في العلاقات الـدوليـة ، بيروت 1980 .

(18) حول العلاقات التجارية الامريكية – العربية أنظر :

– مجلة البترول والغاز العربي ، ع1 جانفي 1983 ، ص 42 .

– وأنظر كذلك ، اسكندر النجار ، العلاقات الاقتصادية العربية – الامريكية بين التعـاون والمجابهـة ، مجلـة النفـط والتنميـة ، بغداد ، تموز 1980 ، ص 83 .

– وكذلك ، عبد الوهاب حميد رشيد ، التجارة الخارجية وتفـاقم التبعيـة العربيـة 1980 ، مجلـة المستقبل العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ع53 جويلية 1983 ، ص44 .

(19) بشأن الصراع الصفري وغير الصفري ، راجع كارل دوتشن ، تحليل العلاقات الدولية ترجمة محمد محمود شعبان ، القاهرة 1983 ، ص 156 – 172 .

(20) أنظر المفهوم الامريكي لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي عند :

أ – بن سلطان عمار ، العلاقة بين المصالح الامريكية والتسوية السياسية للصراع العربي – الاسرائيلي من 1970 – 1980 . جامعة الجزائر 1990 ، ص 189 – 274 .

ب – وليد عبد الحي ، مشروعات التسوية السياسية للصراع العربي – الاسرائيلي 1967 – 1978 جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والسياسة 1979 ، ص 304 .

جـ – وليبام . ب . كوانت ، السياسة الامريكية تجاه النزاع العربي – الاسرائيلي عقد من القرارات 1967 – 1976 ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية «بدون تاريخ» ص 30 – 31 .

– John A. CAMPLELL, The Arab-Israieli Conflict-and American Policy Foreign Affairs, Oct, 1970, N° 1 p.63.

– ZBICNIEW Brezezinski, de Carter à Reagan, la morale et la puissance, revue politique internationale N° 14 Hiver 1981-1982, p.49.

– دفيد استور ، فاليري يورك ، السلام في الشرق الأوسط ، ترجمة أحمد الشهاب . دمشق 1979 ، ص 135 ، 145 ، 146 ، 159 ، 168 .

(21) أنظر التفسير الامريكي لنص القرار 242 عند سايروس فاس «وزير الخارجية» خيارات صعبة ، بيروت ، المركز العربي للمعلومات ، ط2 ، 1984 ، ص 4 .